

الْحَرِيَّةُ الْمَصْمُومَةُ: مِنْ شَعَارِ التَّمَكِينِ إِلَى أَدَاةِ الْهَيْمَنَةِ

رئيس التحرير

د. محمد محمود مرتضى

في زمن تتكاثر فيه الشُّعاراتُ، يكادُ المرءُ لا يُفرِّقُ بينَ الحرِّيَّةِ بوصفها قيمة أصيلة تنبعُ من جوهرِ الكرامةِ الإنسانيَّةِ، وبينَ الحرِّيَّةِ بوصفها سلعة مُعلَّبة تُعرضُ في واجهاتِ الأيديولوجياتِ المهيمنة. لقد غدت «الحرِّيَّةُ» كلمةً سحريةً، تستدعي في المخيالِ العامِّ صورةَ الإنسانِ المُتحرِّرِ من القيودِ، المُستقلِّ في قراره، السَّيِّدِ في اختياره. لكن، هل هذا الإنسانُ موجودٌ حقًّا؟ أم أنَّه كائنٌ مُتوهمٌ، صُنِعَ في مختبراتِ الفلسفةِ الغربيَّةِ الحديثةِ، ليقدِّمَ بوصفه المعيارَ الوحيدَ للكرامةِ والتحرُّرِ؟

لسنا هنا في معرضِ التهوينِ من قيمةِ الحرِّيَّةِ؛ فإنَّنا ندركُ أنَّها من أنبلِ ما يصبو إليه الإنسانُ، لكنَّها لا تُفهمُ خارجَ سياقها القيميِّ والوجوديِّ. فالغربُ الَّذي صَدَّرَ مفهومَ الحرِّيَّةِ للعالمِ بوصفها أحدَ أعمدةِ مشروعه الحداثيِّ، هو ذاته الَّذي حوَّلَ الحرِّيَّةَ إلى أداةِ هيمنةٍ على الشُّعوبِ، والوعيِّ، وهيمنةٍ على الذاتِ نفسها. وما يُسمَّى اليومَ بـ «الإنسان الحرِّ» في المجتمعاتِ الليبراليَّةِ ليسَ إلا كائنًا مُراقبًا، ومُعَدَّ مُسبقًا، تُشكِّلُه الخوارزمياتُ، وتُعَيِّدُ توجيهه وسائلُ الإعلامِ والإعلانِ، ويُقننُ وجوده ضمنَ نماذجِ سلوكيَّةٍ مُعدَّةٍ سلفًا.

أمَّا في الرُّؤيةِ القرآنيَّةِ، فإنَّ الحرِّيَّةَ لا تبدأُ من الفردِ، وإنَّما تبدأُ من الانعتاقِ من عبوديَّةٍ ما سوى الله. فهي -أي الحرِّيَّةُ- مقامٌ روحيٌّ وخُلُقِيٌّ لا يُنالُ إلَّا بالتركيَّةِ والوعيِّ، قبلَ أن تكونَ حقًّا قانونيًّا يُمنَحُ، أو امتيازًا اجتماعيًّا يُكتسَبُ؛ فهي تحرُّرٌ من الدَّاخِلِ قبلَ أن تكونَ فكًّا للقيودِ الخارجِيَّةِ.

في هذه الافتتاحية، نفتح هذا النقاش عبر ثلاثة محاور: نبدأ بتفكيك مفهوم الحرية في الفلسفة الغربية، ثم نتقل إلى تتبع آليات التحكم الخفي التي تمارس باسمها في عالم اليوم، ونختم بالتأصيل الإسلامي لفكرة الحرية باعتبارها تحرراً خلقياً من العبوديات كلها، ما عدا عبودية الله وحده.

أولاً: حفريات المفهوم

تشكّلت الحرية في الغرب تاريخياً ضمن مسارات متشابكة من الصراع مع الدين والملكية والسلطة الكنسية؛ فقد ارتبطت نشأتها الحديثة بمطلب تحرير الفرد من الإكراه الخارجي، لاسيما من سلطة الكنيسة، ما أدى إلى تصوورها بوصفها اعتقاداً من كل قيد، بما في ذلك القيود الخلقية أو الغائية.

هكذا تحولت الحرية في الفلسفة الليبرالية إلى مبدأ فردي محض، يعلي من شأن الإرادة الذاتية باعتبارها أصلاً في كل تشريع ومعيّاراً للحقيقة. والنتيجة: أن الحرية أصبحت تُساوى بالاختيار، أيًا يكن موضوعه أو غايته.

هذه النقلة الفلسفية جذرتها مدارس الحداثة الغربية، من (جون لوك-John Locke) إلى (جان جاك روسو-Jean-Jacques Rousseau) ثم (إيمانويل كانط-Immanuel Kant)؛ حيث جرى تفديس "الفرد العاقل" وجعله مرجعاً للحقيقة والحق، في قطيعة مع كل مرجعية خارجية، سواء أكانت دينية أم مجتمعية.

لكن هذه الذات التي جرى تبجيلها بوصفها حرة، ما كانت في الحقيقة إلا كائناً مفرغاً من الغاية، ومُنْفَصَلاً عن الجماعة، ومطوّقاً بها جس السيادة الفردية. وهنا يكمن الهم الأول: فالحرية التزام بمعنى، والمعنى غائب في الرؤية الليبرالية التي جردت الإنسان من بعده الغائي، وتركته يتخبط في فردانية مفرطة.

هذا الاختزال للحرية بوصفها «حرية من» (freedom from) دون أن تكون «حرية لأجل» (freedom for)، أفرز مازق حضارية عميقة؛ فالفرد الذي تحرّر من الدين والأسرة والتقاليد، وجد نفسه أسيراً لنزوات الشوق، وإملاءات الثقافة الاستهلاكية، وعنف التنافسية الاقتصادية. وهكذا انقلبت الحرية إلى قيد غير مرئي، وتحول "الاختيار" إلى آلية تضليل تمارس باسمها كل أشكال الإكراه النفسي والتسليع الوجودي.

لقد بات الإنسان الغربي "حرًا" في اختيار نمط حياته، لكنه غير قادر على الخروج من القالب الذي صاغه له النظام الرأسمالي؛ يُخيل إليه أنه يختار، بينما هو يتحرك داخل دائرة مغلقة من الإغراءات المصممة، والحرّيات الموجهة، والمسارات المُسبقة. وهذا ما يجعل من مفهوم الحرية - في صورته الغربية - شعارًا مُضللًا، لا يكشف عن الواقع بقدر ما يحجبُه. إنَّ نقدنا هنا ينطلق من مساءلة البنية الفلسفية التي أُقيمت عليها في المشروع الغربي، وليس رفضًا مُطلقًا لمبدأ الحرية؛ حيث جعل الغرب من الحرية أداة تفكيك بدلًا من أن تكون وسيلة تحرر، وأفضت إلى نوع من التحرر العدمي الذي يهدم كل شيء دون أن يؤسس لبديل قيمّي أو خُلقيّ.

ثانيًا: الحرية المراقبة

إذا كانت الليبرالية قد صاغت الحرية نظريًا على قاعدة الفردانية وسيادة الإرادة، فإن الممارسة الواقعية كشفت عن مفارقة صادمة؛ فالإنسان الذي ظن نفسه حرًا، بات اليوم أكثر خضوعًا من أي وقت مضى، لا لسلطة السلطة، وإنما لرقابة ناعمة تُمارس عليه باسم حُرّيته نفسها. لقد دخلنا عصرًا أضحت الرقابة فيه تُمارس من كل مكان؛ حيث تُعيد الآلات والتقنيات صياغة الذات والوعي والمعنى، وتُخضع الأفراد لأنماط سلوكية غير مرئية تحت لافتة الحرية الشخصية. إننا اليوم بإزاء نمط جديد من الاستعباد: استعباد رقمي، وعاطفي، ونفسي، تنتجُه ثلاث قوى متداخلة:

١. الخوارزميات: حيث صارت تطبيقات الهواتف ووسائل التواصل تُصمم سلوك المستخدم، وتضبط انتباهه، وتوجه رغباته. فالحرية هنا تعني التفاعل ضمن نطاق ضيق من الخيارات المصممة بعناية لخدمة رأس المال. والإنسان لا يدرك أنه داخل قفص؛ لأن القفص شفاف، وجذاب، ومليء بالمتعة اللحظية.
٢. الدعاية والإعلان: أصبحت الحرية اليوم أداة أيديولوجية ضخمة تُدار من قبل شبكات الإعلام والتسويق؛ حيث تُغذى العقول بمفاهيم جاهزة عن الحرية، تُختزل غالبًا في «حرية اللباس، حرية المتعة، حرية الجسد»، بينما يجري تغييب القضايا الكبرى كالعدالة، والكرامة، والسيادة، والمقاومة.

٣. الرقابة الذاتية المبرمجة: وهي أخطر أشكال الاستعباد؛ حين يُعيد الفرد إنتاج قيده بيده، ويمارس الرقابة على ذاته وفق ما جرى تلقيه مسبقاً عن طريق الثقافة العامة. إنه الفرد الذي يتوهم حريته، بينما هو يعيش داخل نظام من الانضباط الذاتي المصمم بعناية لجعله مطيعاً دون أن يشعر.

من هنا، فإن ما يُقدّم في الغرب بوصفه فضاءً حرّاً للفرد، هو في جوهره فضاء مراقب، وموجه، وخاضع لمنطق السوق والسلطة التقنية. فالحرية تمارس ضمن بيئة تصوغ الخيارات مسبقاً. والمواطن "الحر" في المجتمع الليبرالي ليس أكثر من مُستهلك تُغذى رغباته بوسائل خفية، وتُحدّد قناعاته دون وعي منه، ويجري دفعه لاتخاذ قرارات يظنّها مستقلة، وهي في الحقيقة مُصمّمة ضمن بنى هيمنة ناعمة.

إنّ مأساة الإنسان الحديث تكمن في غياب الوعي بأنّه غير حرّ، وفي تسليم العقل، والضمير، والدّوق لمراكز تصنيع الرأى والموقف. وهنا، تنقلب الحرية إلى وهم مضاعف: وهم الحرية في الفكر، وهم الحرية في السلوك. وبين هذين الوهمين، يُعاد إنتاج الاستعباد بأكثر صوره تقدّماً وخداعاً.

وهذا ما يجعل من "الحرية" في زمن التكنولوجيا الليبرالية مفهوماً خادعاً، يخدم مصالح كبرى تتخفى خلف شعارات المساواة والانفتاح، بينما هي في جوهرها مشاريع تطويع، وتحويل الإنسان إلى رقم، وسلوك، ومنتج قابل للتسويق والاستبدال. في هذا السياق، تُصبح الحاجة ماسة إلى رؤية بديلة للحرية، لا تنخدعُ ببريق الاختيار، وإنّما تُفتش عن جوهر التحرر الحقيقي؛ تحرر الإنسان من العبوديات الخفية، ومن القوالب الجاهزة، ومن الانقياد الغريزي؛ وهي رؤية لن تتأتى إلا من مرجعية تتجاوز السوق، والتقنية، والإعلان.

ثالثاً: عبودية الله وطريق التحرر

في مقابل التّصور الغربي الذي جعل الحرية انفلتاً من كلّ قيد، تطرح الرؤية الإسلامية مفهوماً نوعياً مغايراً للحرية، يقوم على التحرر من كلّ عبودية ما عدا الله. فالإنسان في القرآن ليس كائنًا حرّاً على نحو مُطلق، كما أنّه ليس مُقيّداً قهراً بالطبيعة أو القدر، وإنّما هو كائن مُكلّف، يعيش بين الإمكان والاختيار، وبين القيد والمسؤولية، وتتحقّق حريته عندما يتحرر من طغيان الهوى،

وسطوة الجماعة، وإملاءات السلطان، ليخضع فقط لمرجعية ربانية واحدة هي الله تعالى. إن جوهر الحرية في التصور القرآني هو في تحرير الإرادة من أهوائها، وتوجيهها نحو الحق. فالقرآن لا يمجّد الحرية بوصفها مطلقة، وإنما يربطها دومًا بالهداية، والعقل، والتقوى، ويجعل من عبادة الله ذروة التحرر. وفي هذا السياق، يمكن فهم قول أمير المؤمنين (ع): «لا تكن عبدًا غيرك وقد جعلك الله حرًا»^(١). وهذه دعوة لتحرير الذات من التبعية العمياء، والدخول في أفق العبودية الواعية التي تخرج الإنسان من ذل الخضوع للناس إلى عز الطاعة لله. وهكذا، لا تقوم الحرية في الإسلام على مبدأ «افعل ما شئت»، بل على قاعدة «كن حرًا في طاعة الحق»، وهذا جوهر الفرق بين الحرية الخلقية والحرية العدمية. فالحرية التي لا تقود إلى الخير، ولا تنتهي إلى معنى، هي مجرد انحراف في الإرادة، أو عبث باسم الإرادة. وهذا يعني أن الحرية الحقيقية تبدأ من الداخل؛ من أن تكون سيّد نفسك لا عبد شهوتك، وأن تتحرر من الحاجة إلى الاعتراف الخارجي، أو الانتماء إلى قطع يزودك بالشعور بالأمان. أمّا على المستوى الاجتماعي، فإن الإسلام لا يفصل الحرية الفردية عن المسؤولية الجماعية، وإنما يرى أن الحريات يجب أن تمارس ضمن أفق العدالة، وحفظ كرامة الإنسان، وصون المصلحة العامة. فحرية القول لا تعني تدمير الثوابت، وحرية الجسد لا تعني تفكيك الأسرة، وحرية الاعتقاد لا تعني الترويج للإلحاد والفساد. فالحرية تقاس بمدى ارتباطها بالحق، والرحمة، والعدل، وهذه هي مقاييس الوحي. ولأن الحرية علاقة تأسيسية بين الإنسان والحق، فإن الإسلام لا يطلق للفرد العنان ليعيد تعريف الخير والشر وفق هواه، وإنما يرشده إلى المعايير التي تجعل حريته طريقًا إلى الارتقاء لا إلى السقوط. فالمجتمع الحر في المنظور الإسلامي هو ذلك الذي بُنى فيه الحريات على أساس التكليف، وتُمارس ضمن ميثاق خلقي، وتنتهي إلى مقصد إنساني لا فردي. من هنا، فإن ما يسميه الغرب "قيودًا دينية" هو في حقيقته ضوابط للتحرر من عبودية العالم، وما يسميه «تحررًا فرديًا» هو في كثير من الأحيان تسليم ناعم لسلطة المال، والإعلام، واللذة. وبين الوهمين، نضيء الرؤية الإسلامية طريقًا ثالثًا: طريق العبودية لله التي لا تقيّد الإنسان بل تُحرره؛ لأنها لا تستنزف إرادته بل تُهدبها، ولا تُعزله عن الجماعة وإنما تُؤنسّه فيها.

١ - الشريف الرضي: نهج البلاغة، ج ٣، ص ٥١.

وهكذا، فالحرية في الإسلام سبيلُ نِجاةٍ أُخرويَّةٍ، لا تكتملُ إلا بالاختيار الواعي، والطَّاعة الصَّادقة، والانخلاع من كلِّ سُلطان سوى سُلطان الحقِّ. ومن لم يذُقْ هذا النِّوعَ من الحرِّيةِ، فقد يبقى طليقاً في الظَّاهر، لكنَّهُ عبدٌ من حيث لا يدري.

خاتمة

ففي زمن تُختزلُ فيه القيمُ إلى منتجاتٍ دعائيَّةٍ، تبدو الحرِّيةُ - كما يُروَّجُ لها اليوم - أقربَ إلى الوهم منها إلى الحقيقة. فالإنسانُ المعاصرُ، وهو يتباهى بما يملكه من «خيارات»، لا يتنبه إلى أنَّ هذه الخيارات قد صيغت سلفاً، وأنَّ «إرادته» قد خضعت لإعداد ثقافيٍّ وتكنولوجيٍّ دقيق، جعله يُقدِّم على نفسه تصوُّرات لا تخصُّه، وقرارات لم تنبع من أعماقه، إنَّما زُرعت فيه باسم التحرُّر. لقد فضحت التَّجربةُ الغربيَّةُ تناقضاتها؛ فالليبراليَّةُ التي طالما تغنَّت بالحرِّيات، كانت - في عمقها - مشروعاً لإعادة هندسة الإنسان خارج أيِّ أفقٍ غائيٍّ أو خُلقيٍّ، الأمر الذي أدَّى إلى نوعٍ من الفراغ الوجوديِّ، والاستسلام لمراكز قوى خفيَّةٍ تتحكَّم بالوعي والسلوك تحت قناع «الحرِّية الشخصية». وها هو الإنسان الغربيُّ اليوم يعيش داخل سجن بلا جدران، يُحاصر من الدَّاخل لا من الخارج، ويُقايضُ حرِّيَّته الحقيقية بجرعات مُصمَّمة من التَّسليَّة، والاختيار، والمتعة المؤقتة. في المقابل، يُقدِّم الإسلامُ رؤيةً تحرُّريَّةً أصيلةً، لا تبدأ من الجسد وإنَّما من الرُّوح، وتُبنى على وعي العبوديَّة لله. فعلى الحرِّية - في ضوء الوحي - أن تختار القيد الذي يسمو بك، لا الذي يستعبدك من حيث لا تدري. وهنا يكمنُ الفارقُ الجوهرِيُّ: الحرِّيةُ في الإسلام مشروعٌ تزكية، لا مشروعٌ تفلُّت، ومسارٌ نحو الكرامة، لا سقوطٌ في العدميَّة.

إنَّ هذا العدد من مجلَّة «أمم» يدعو إلى تحرير الحرِّية من أوهامها، ومن الذين استعملوها أداةً لتفكيك المجتمعات وترويض الشعوب. فنحنُ بأمرٍ الحاجة إلى تفكيك الأسس الفلسفيَّة التي اختزلت الحرِّية في الفرد المعزول، بعيداً عن الغاية، والمجتمع، والقيم. ولسنا نملك في هذا السِّياق منظومةً أعمق وأصدق من الهدى القرآنيِّ الذي يربط الحرِّية بالحقِّ، ويجعل من عبوديَّة الله وحده الطَّريق الوحيد للتحرُّر من سائر العبوديَّات.

في هذا العدد، نفتح ملفَّ الحرِّية كما لم يُفتح من قبل: تفكيكاً، ومساءلةً، وتأصيلاً. فأنَّ

تحرّر لا يعني أن تفعل ما تشاء، وإنما أن تعرف من تكون، وألا تسجد لغير الله، مهما تنكّرت العبوديات وتزيّت بزّي الحرية.

وعلى أي حال، فقد جاء هذا العدد بخمسة أبحاث في المحور؛ ناقش الباحثون فيها موضوع الحرية في الغرب من ناحية الفلسفة السياسية كما جاء في بحث الدكتور (نسيمة سعدي) من المغرب، فيما ناقش الدكتور (علي فارس) الحرية كما يقدّمها الغرب في الدعاية والإعلام، أمّا الأستاذة (زكية قرنفل) فقد قاربت الحرية الغربية من منظور علم النفس الاجتماعي، وأمّا البحثان الأخيران في المحور فقد قاربا موضوع الحرية من المنظور التقني؛ ففي حين ترجمت الأستاذة (لينا السقر) بحثاً بعنوان: "تأثير الذكاء الاصطناعي على الحرية والعقلانية وسيادة القانون والديموقراطية"، كتبت الدكتورة (أسماء نويرة) عن مآلات الحرية أمام هيمنة التكنولوجيا والتحكّم السيبراني.

وفي باب التّأصيل، كتب الشيخ (حسين شمس الدين) عن الرؤية الدينية والفقهية للحرية الفردية.

فيما ترجم الأستاذ (إبراهيم الفيضا) من المغرب، بحث (لوريا فتورا) عن "دور الاستشراق في سرد الثورات في العالم العربي"، وذلك لباب دراسات وبحوث. كما كتب في نفس الباب، الدكتور (حسين النمر) مقالة بعنوان: "دور الخطاب الديني في تأسيس كيان لبنان: الخطاب المسيحي-الماروني أنموذجاً".

وأخيراً، قرأ الأستاذ (نبيل صالح) كتاب: "السايفر بانك: حرية الإنترنت ومستقبله"، لـ (جوليان أسانج) وآخرين.

إنّنا إذ نأمل أن يعجب هذا العدد القراء الأعزّاء، وأن يغضّوا الطرف عن أيّ تقصير، فإنّنا ندعو الله أن يوفّق هذه الأمة لما يحبّ ويرضى، وأن يهديها إلى الصراط المستقيم.

والحمد لله أولاً وآخراً

رئيس التحرير

